PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمـــة

معالي الدكتور أبوبكر عبدالله القربي

وزير خارجية الجمهورية اليمنية

أمام دورة ال 58

للجمعية العامة للأمم المتحدة

26 سبتمبر 2003م

السيد الرئيس ،

يسعدني في البداية أن أهنئكم على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، وإنني على ثقة من أن حكمتكم وقدرتكم ستساهمان في إنجاح أعمالنا ، وأن تكون رافداً لتدعيم مكانة منظمة الأمم المتحدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

كما أُثنَي على الجهود القيمة التي بذلها رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأؤكد لكم ، بأن وفد بلادي وهو أحد نواب رئيس الدورة لهذا العام ، سيكون عونا لكم ، لإنجاز مهمتكم بنجاح .

ولا يفوتنى هنا ، أن أغتنم هذه الفرصة السانحة لأعرب للسيد / كوفي عنان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عن خالص الشكر والتقدير على الجهود التي ما أنفك يبذلها للنهوض بالمهام والمسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتق منظمتنا فى حقبة مليئة بالتحولات والمفاجآت....ونشاطر الجميع الأسى والأسف للهجوم الغاشم والظالم على مكتب الأمم المتحدة في بغداد والذي نعتبره عدواناً على المبادىء والقيم التي تجسدها هذه المنظمة .

السيد الرئيس ،

إن التئام شملنا وقد تقاطرنا جميعاً من أصقاع شتى من العالم ، حاملين معنا وفي آن واحد الآمال العريضة والهموم الكبيرة إزاء القضايا الهامة الماثلة أمامنا في هذه الدورة يضعنا أمام امتحان شاق لمواجهة التحديات والمخاطر التي نواجهها شعوباً وحكومات.

إننا حقاً، نقف اليوم أمام مرحلة بالغة التعقيد، تمثل مفترق طرق بين الاستمرار في التراخي والنكوص أو الوقوف الجاد أمام التحديات والأحداث والتطورات المأساوية الخطيرة التي نشهدها والتي ألحقت الكثير من الأضرار بمصداقية المنظمة وبالمبادئ والقيم النبيلة التي قامت على أساسها ، وعلينا أن نضع نصب أعيننا دائماً بأنه لا يمكن مواجهة تلك التحديات المشتركة إلا بالعمل مجتمعين من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف التي تضمن توحيد الرؤى وتنسيق الجهود.

إننا ونحن نجتمع اليوم يجب أن نتذكر بصدق وموضوعية ما جرى أثناء اجتماع الجمعية العمومية في سبتمبر عام 2002م، والتي جاءت حينها، بعد تمام عام واحد من الأحداث الإرهابية المروّعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي تلك المداولات كنا جميعا متوحدين في مواقفنا لمكافحة الإرهاب، وفى وقوفنا مع كل جهد دولي لاجتثاثه، وكنا أيضاً في نفس الوقت، نعمل جاهدين على تجنب حرب تهدد العراق ، وكنا من ناحية أخرى نرحب بخارطة الطريق والحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي .

وها نحن اليوم.. وبعد مضى عام كامل، نسأل أنفسنا هل نستطيع أن نقول أننا حققنا ما نريد؟!

هل خطونا نحو السلام في منطقة الشرق الأوسط كما كُنا نأمل ؟

وهل جاء التخلص من النظام العراقي السابق بعراق ديمقراطي حر ونظام حكم دستوري كما كنا نصبو ؟ أم أنا أسهمنا بدلاً من ذلك في جعل العراق عملياً ساحة للعنف وبؤرة للإرهاب ؟

السيد الرئيس ،

إن بلادي عندما وقفت ضد الحرب على العراق كانت تؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق هدف تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، بل وحتى تحديث نظام الحكم وضمان إستجابته لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. فضلاً عن قناعة بلادى بأن الحرب لم تكن لتحقق أهدافها، ليس لأنها فقط حرب مبنية على أُسس لم تكن غير واضحة ، لكنه لم يكن من السهل أيضاً التنبؤ بعواقبها .. بل انها ما كانت لتؤدي إلا إلى تعزيز قوى التطرف والإرهاب، وهو للأسف ما نشهده حالياً.

وفي سياق آخر فإن موقف الجمهورية اليمنية من الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من ذات المبادئ التي جاءت بها اللجنة الرباعية وهي قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها وعاصمتها القدس ، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة يوم 5 حزيران 1967 وعودة اللاجئين ..

وقد كنا ولا نزال نؤكد أن ذلك لن يتحقق إذا ما تُرك لإسرائيل حرية المناورة والالتفاف على قرارات الأمم المتحدة وما نزال على قناعة بأن إسرائيل لا يمكن أن تقبل بالحل إلا بقرار دولي يفرض عليها الحل ويلزمها بالتنفيذ وهو ما لم يتحقق.. حتى الآن .

لقد وقف العالم صامتاً أمام العدوان الإسرائيلي المستمر بينما ظل مجلس الأمن مشلولاً وعاجزاً عن إتخاذ القرار . وعلى الرغم من توجهات الولايات المتحدة الإيجابية نحو خارطة الطريق إلاّ أنها لم تستعمل ثقلها لتنفيذ الخارطة وتحقيق الحل المنشود .

هل يمكن بعد هذا أن نقول أن العالم بخير! وأن الأمن والاستقرار قادم !؟ وفي ظل ما نراه في منطقة الشرق الأوسط، وما يجري في إفريقيا شرقها وغربها ووسطها، وما يحدث في جنوب شرق وشرق آسيا من أزمات وصراعات ..!!

السيد الرئيس ،

إننا إذا حلَّلنا كل هذه الأزمات وتعقيداتها ، نجد جذورها في ثلاثة أسباب رئيسية :-

أولها : غياب الديمقراطية والحريات.

وثانيها : الفقر والجهل والمرض.

وثالثها : النظام الدولي الحالي الذي يتسم بسياسات الهيمنة وممارسات الضغوط التي تمارس ضد دول وشعوب ما يسمى بالعالم الثالث.

هل نحن فى هذه المنظمة الأممية في وضع يمكننا من معالجة هذا الواقع المحبط ؟ وهل يكفي إعلان الديمقراطية وإعلان التمسك بالحريات وحقوق الإنسان لتحل المشكلة ويتم القضاء على الفقر والتخلص من كل ما هو سلبي في واقعنا الداخلي وفي علاقات الدول والشعوب ببعضها .

إن المعالجة الحقيقية لا يمكن أن تحقق أهدافها - في نظرنا- إلا إذا كانت شاملة لكل تلك الجوانب الثلاثة ، بما يقتضيه ذلك من ضرورة أن ينصت الأغنياء والأقوياء ويستمعوا إلى خيارات الضعفاء .. فالشراكة الحقيقية وإزالة الظلم هي الضمانات الحقيقية لسلام العالم وأمنه ، وخير واقٍ له من التطرف والإرهاب .

أما إذا ظلّ الحال كما هو اليوم فإننا سنظل نواجه ثورة الفقراء وتمرد المضطهدين وهو واقع بعيد كل البعد عن سيناريو صراع الحضارات الذي وضعه البعض وأخذ يروج له .

من هنا، يجب التأكيد على موقف بلادي الداعي إلى أهمية المعالجات الجادة والفاعلة للأزمات التي نواجهها، وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط هي موطن الأزمات حالياً ، فإننا نرى أنّ المعالجة الصائبة تستدعي ما يلي :-

- الإنهاء السريع لاحتلال الأراضي العراقية ، والحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه وثروته. وتحمل الأمم المتحدة المسئولية المباشرة نحو إعادة بناء العراق ،

واختيار حكومة وطنية في ظل دستور وطني ونظام ديمقراطي ، يمارس فيه كل أبناء العراق حقوقهم بحرية كاملة ، وأن تشارك الجامعة العربية فى هذا الجهد في إطار شرعية دولية.

- تحمل مجلس الأمن مسئوليته الكاملة في تنفيذ قراراته المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتنفيذ خارطة الطريق دون تعديل من إسرائيل وردع تل أبيب عن تنفيذ قرارها الإستفزازي والخطير بقتل أوطرد ونفي السيد الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الرئيس المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني.
- انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة كجزء لا يتجزأ من أي مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

مذكراً هنا ، أن الدول العربية قد التزمت ، وفقاً للمبادرة العربية للسلام ، بالقبول بإسرائيل دولة في المنطقة والتعامل معها وفقاً لما تظهره من رغبة حقيقة في السلام وإنهاء الإحتلال للأراضي العربية .

ومذكراً أيضاً بأن بلادي تؤيد جهود الأمم المتحدة حول تدابير مؤتمر نزع السلاح وصولاً إلى وضع معاهدة دولية للحد من سباق التسلح ، وكذا تشجيع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، بما فى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي ورفض الإزدواجية والكيل بمكيالين في التعامل بشأن هذه القضايا وغيرها .

السيد الرئيس ،

إن الإستمرار في ممارسة سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تمارس على بعض الدول تشكل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي ، وبلادي وهي تؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى إنهاء التدابير الانفرادية المفروضة على السودان وكوبا، وبعد أن تكللت الجهود بالنجاح بإزالة تلك التدابير عن ليبيا، لتؤكد على ضرورة إشاعة ثقافة السلام وأسلوب الحوار والتفاهم حتى في القضايا التي تعودنا على الاختلاف حولها، واعتماد ذلك كوسيلة ونهج عقلاني وحضاري لتسوية النزاعات والخلافات في العلاقات بين الدول.

وترى بلادي بأن ذات الوسيلة والنهج يجب إتباعه لتسوية الخلافات والصراعات الداخلية ، وهو السياق الذي يدعونا إلى مناشدة أطراف الصراع في الصومال إلى انتهاجه وتغليب المصالح الوطنية العليا لبلادهم . والجمهورية اليمنية التي كانت من الدول السّباقة في الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بدورهما لإحلال الأمن والسلام في الصومال .

كما تؤكد اليمن وفي هذا الإطار تأييدها لمحادثات السلام بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة وبما يحقق الأمن والإستقرار للسودان الشقيق ويحافظ على وحدته أرضاً وشعباً .

السيد الرئيس ،

إن ظاهـرة الإرهـاب الدولي التي لا تنتسب إلـى لـون بذاته أو مذهب أو دين بعينه ، لا تزال مشكلة تـؤرق عالمنـا المعاصر وتشكل تهديداً للأمن والاسـتقرار والتقـدم. كمـا أن مختلف وسائل التعاون الدولي القائم حالياً لم تتمكن من محاصرة هذه الظاهرة ناهيك عن القضاء عليها وذلك يعود إلى أنّ التعامل معها يعكس الكثير من القصور فـي الـرؤى والأخطـاء فـي الأسلوب.

إن الجمهورية اليمنية التي تجرعت كثيراً مرارة الإرهاب قد وضعت العديد من الإجراءات لمكافحته وهي إلى جانب ذلـك تجدد اليوم دعوتها إلى توحيد جهود الأسرة الدولية لإستئصـال هذه الظاهرة والقضاء عليها واستكمال صياغة الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وعقد مؤتمر دولـي بإشـراف الأمـم المتحدة لتشخيص أسبابه، ووضع استراتيجية تتضـمن وضـع المعالجات الحقيقية للأسباب والدوافع الباعثة على نشوء هـذه الظاهرة المدمرة.

وإذ ترى بلادي أهمية تنسيق جهود المجتمع الدولي بذلك الصدد ، فإنها تؤيد المناشدات الداعية إلى عدم إستغلال الظروف والأجواء الدولية المناهضة للإرهاب لممارسة الضغوط السياسية على بعض الدول والحكومات والتدخل في شؤونها الداخليـة أو تهديدها والتلويح باستخدام القوة ضدها .

كما أن الجمهورية اليمنية تنضم إلى الكثير من الدول التي تدعو إلى ضرورة التفريق بين الإرهاب كظاهرة، وبين النضال من أجل مقاومة الإحتلال الأجنبي بكافة الوسائل كما هو الحال بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني المشروع والعادل .

السيد الرئيس ،

إن دول العالم النامي والفقير تواجه أزمة تنموية حادة أكدها تقرير التنمية البشرية للعام الجاري، وهي تحديات لا يمكن تجاوزها إلا من خلال جهد ودعم دولي يساعدها على إحداث الإصلاحات السياسية والاقتصادية والصحية اللازمة ، من خلال قيام الدول الغنية بتقديم المساعدات الإنمائية والمالية وإحداث خفض حقيقي للديون المتراكمة وتسهيل نقل واستخدام التقنية الحديثة إلى البلدان الفقيرة ، والتزام زعماء دول العالم بتعهداتهم في قمة الألفية التي عقدت في نيويورك عام **2000** ، وإسراع الأمم المتحدة في وضع آليات عمل الصندوق الدولي للقضاء على الفقر وتحسين أوضاع اللاجئين في دول الغير ، للحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تلحق بالدول التي تأوي اللاجئين ومنها الجمهورية اليمنية التي تحتضن العديد منهم بسبب النزاعات وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى بعض دول القرن ألافريقى.

السيد الرئيس ،

إننا نتطلع إلى أن تثمر الجهود التي بدأت بالفعل لتنفيذ بيان قمة الألفية بشأن عملية الإصلاح المنشودة في منظمة الأمم المتحدة ، بما في ذلك مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن لما يسهم في تعزيز دور المنظمة في صيانة وتدعيم السلم والأمن وتحقيق الإزدهار والرخاء لشعوب العالم قاطبة .

والسلام عليكم ، ... وشكراً